



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

الحكم الرشيد

الأبعاد والمعايير والمتطلبات

د. نبيل البابلي

تقارير سياسية

٩ يناير ٢٠١٨



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG

f Eipss.EG t Eis_EG

الحكم الرشيد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات

د. نبيل البابلي

تمهيد:

لن تنهض أمة أو دولة إلا إذا امتلكت حكومتها وقيادتها ثلاثة أمور (الرؤية والرغبة والقدرة)، ولن تتمكن من تحقيق تطلعات شعوبها إلا إذا طبقت مبادئ الحكم الرشيد، والمتابع لثورات الربيع العربي وغيرها من الثورات سيلاحظ أن الشعوب قد انتفضت للمطالبة بقضايا رئيسة هامة تمثلت في العيش والحرية والكرامة الانسانية والعدالة الاجتماعية، أي أنها طالبت أن تعيش كما يعيش باقي شعوب العالم، وهذه الأركان الأربعة جاءت صراحة ضمن مضمون واضح للأمم المتحدة طالبت به كافة الدول في كافة انحاء العالم بالسعي لتحقيقه وتطبيقه حتي تصبح هذه الدول دولا متطورة بكل معني الكلمة وهو ما أطلقت عليه الامم المتحدة بالحكم الرشيد Good Governance ولكن ما هو الحكم الرشيد الذي تراه الأمم المتحدة؟ وما هي عناصره؟ وكيف يمكن تطبيقه وقياسه؟ وما هو العائق امام تطبيق هذا المفهوم؟ بل ولماذا لا تسعي الدول العربية والإسلامية إلى تطبيقه طالما انه يحقق هذا التطور الهائل في بنية الدولة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعلمية والتنمية؟

أولاً: مفهوم الحكم الرشيد: Good Governance

لابد من التفرقة بين مصطلحين مختلفين هما، أسلوب الحكم والحكم الرشيد؛ حيث أنّ أسلوب الحكم يعني مجموعة من القواعد والمؤسسات والعمليات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة، وهي إذن تتصل بالسياسة والأبعاد السياسية بالمعنى الشامل، أما الحكم الرشيد فإنه يتعلق بدراسة العناصر التي تجعل تلك الآليات والقواعد المؤسسية والعمليات تتسم بالفعالية، كحكم القانون، رشادة عملية صنع القرار، الشفافية، المساءلة، المشاركة، التمكين، حقوق الإنسان^(١).

(١) إبرادشة فريد، الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة دكتوراه، ٢٠١٤ م

ويعرف البنك الدولي مفهوم الحكم الرشيد بأنها "الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية ويبدو جلياً أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما يضم غيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني". ويثير هذا المفهوم أهمية قواعد السلوك وشكل المؤسسات، وأساليب العمل المرعية بما تتضمنه من حوافز للسلوك.

أما الحكم الرشيد من منظور التنمية الإنسانية فيُقصد به الحكم الذي يعزز ويدعم، ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً.

وتعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد بأنه: هو الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليل منها.

ويمكن الجمع بين التعريفات السابقة بالقول بأن الحكم الرشيد هو الحكم الذي يتسم من بين جملة أمور أخرى بالمشاركة والشفافية والمساءلة، ويكون فعالاً ومنصفاً ويُعزز سيادة القانون، ويكفل وضع الأسبقيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق آراء واسعة النطاق في المجتمع، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفاً وفقراً في صنع القرارات المرتبطة بتوزيع موارد التنمية^(٢).

ثانياً: عناصر الحكم الرشيد:

قبل البدء في التعرف على خصائص الحكم الرشيد نتحدث أولاً عن الحكم السيئ فما هو الحكم السيئ؟

الحكم السيئ هو أن يتصف بإحدى الصفات التالية وهذه الصفات هي: غياب الإطار القانوني أو عدم تطبيق القانون مع وجود مثل هذا الإطار، وعدم كونه عادلاً مع الجميع في حالة تطبيقه، وعدم شفافية

(٢) أحمد فتحي الحلو، دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية، غزة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير، ٢٠١٢م

المعلومات، والفشل في الفصل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وخاصة بين المال العام والمال الخاص، وضعف ثقة المواطنين بالقوانين، ووجود أولويات تتعارض مع التنمية، وإساءة استخدام الموارد.

والحكم الرشيد كما تراه الأمم المتحدة هو ما توافرت فيه الشروط التالية:

١- **حكم القانون Rule of Law**: يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز، وينطبق ذلك بصفة خاصة على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.

٢- **الشفافية Transparency**: تستند الشفافية على التدفق الحر للمعلومات، وعلى أن تفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.

٣- **المسؤولية Accountability**: أي أن تتضافر كل الجهود الدولة لخدمة مواطنيها وتوفير الحياة الرغدة لهم بقدر المستطاع.

٤- **بناء التوافق**: يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

٥- **المساواة Equity**: تتوفر للنساء والرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم.

٦- **الفعالية والكفاءة Affectivity & Efficiency**: تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية والمالية.

٧- **المساءلة**: يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة.

٨- **الرؤية الاستراتيجية Strategically Vision**: يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور^(٣).

(٣) رياض عشوش، مجدي نويري، بن البار سعد، الحكم الراشد، الجزائر ، ، جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير، ٢٠٠٨م

وبعبارة أخرى يمكن تلخيص الحكم الرشيد بأنه: تنمية مستدامة = سيادة قانون = إدارة قوية = شرعية = فعالية تطبيق القانون = مجتمع قابل للتغيير والتطور = مشاركة فاعلة .
فهي رقابة مزدوجة من أعلى إلى أسفل، ومن أسفل إلى أعلى، فالكل في سفينة واحدة والنجاة للمجتمع والدولة بمكوناتها والهلاك للمجتمع والدولة بمكوناتها، وليكن لنا في "حديث السفينة المشهور في السنة" أكبر الوضوح لترجمة التفاعل المجتمعي الصحيح للتحرك نحو الاتجاه الصحيح.

ثالثاً: معايير قياس الحكم الرشيد.

وضعت هيئة البنك العالمي ٢٢ مؤشراً لاختبار وتحقيق الحكم الرشيد، منها ١٢ مؤشراً منها تخص المساءلة العامة و ١٠ مؤشرات تخص جودة الإدارة. ويتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من ١٧٣ رتبة بحسب عدد دول العينة التي تؤخذ من مناطق مختلفة وحسب مستويات دخل مختلفة أيضاً، وبحسب معدل صلاح الحكم وتتراوح علامة الدولة من صفر إلى ١٠٠ حسب درجة صلاح الحكم. وتُعطي الأسئلة حقولاً عدة وحيوية تجسد مدى اندماج الشعوب في مسار أنظمتها الحاكمة.

(أ) مؤشر المساءلة العامة: يخص هذا المؤشر أربعة مجالات هي:

- (١) درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد.
 - (٢) درجة المشاركة السياسية ونوعيتها.
 - (٣) درجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة لدى الشعب.
 - (٤) درجة المساءلة السياسية.
- وتشمل البيانات الموضوعات الآتية : الحقوق السياسية للأفراد - الحريات المدنية - حرية الصحافة - الأداء السياسي - التوظيف لدى الجهاز التنفيذي - تنافسية التوظيف - انفتاح التوظيف - المشاركة في التوظيف - القيود لدى التنفيذ - المساءلة الديمقراطية - الشفافية.

(ب) مؤشر جودة الإدارة:

يقيس المؤشر حدود الفساد في مجال إدارة الموارد وإدارة السوق ومدى احترام الحكومة للقوانين، ويشمل بيانات حول: درجة الفساد، نوعية الإدارة، حقوق الملكية، الإدارة المالية، تخصيص الموارد، احترام وتطبيق القانون، السوق الموازي^(٤).

رابعاً مجالات الحكم الرشيد:

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP أربعة أنواع ومجالات (للحكم الرشيد) أو الحوكمة يتكون منها ما نستطيع أن نطلق عليه منظومة الحوكمة:

الأول: الحوكمة الاقتصادية Economic Governance

ويتضمن هذا النوع من الحوكمة، عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في النشاطات الاقتصادية في الدولة. وهذا النوع من الحوكمة يؤثر في القضايا الاجتماعية مثل تحقيق العدالة ومحاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة. وتوضح الدراسات التي أعدها البنك الدولي الخاصة بالبلاد النامية وبالمناطق العربية الأهمية لعوامل منظومة الحوكمة في زيادة سرعة التنمية الاقتصادية لمواكبة البلاد الصناعية المتقدمة. وترجع هذه الدراسات انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية في البلاد العربية إلى منظومة الحوكمة.

الثاني: الحوكمة السياسية Political Governance

يوجد هذا النوع من الحوكمة في مجال آليات اتخاذ القرارات السياسية وتطبيقها وسن القوانين والتشريعات في الدولة. فالدولة يجب أن يكون لديها جهاز تشريعي مستقل يستطيع المواطنون أن ينتخبوا ممثلهم بحرية، وجهاز تنفيذي، وجهاز قضائي يتمتع باستقلالية عن الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي.

(٤) سايج بوزيد، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراه، ٢٠١٣م

الثالث: الحوكمة الادارية Administrative Governance

هي نظام لتطبيق السياسات من خلال مؤسسات القطاع العام التي يجب أن تتصف بالكفاءة، والاستقلالية، والمساءلة، والشفافية

الرابع: الحوكمة الشاملة Systemic Governance

تشمل العمليات والهياكل للمجتمع التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحماية الثقافة والمعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية، وللحفاظة أيضًا على بيئة تضمن مستوى عالي من الخدمات الصحية، والحرية والأمن، حيث تؤدي إلى مستوى معيشة أفضل بالنسبة لجميع أفراد المجتمع^(٥).

خامساً: مكونات الحوكمة:

تتضمن الحوكمة ثلاثة ميادين رئيسية هي: الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، فالحكومة تهئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، أما المجتمعات المدنية فتتفاعل للتحسين الاجتماعي والتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أما المجتمع المدني فهو "مجموع التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بالقيم الديمقراطية". ويتكون المجتمع المدني من مجموعات منظمة أو غير منظمة وأفراد يتفاعلون اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية. ومنظمات المجتمع المدني هي مجموع الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها طوعا. وتشمل النقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية والخيرية، والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع والجمعيات المهنية^(٦).

(٥) اسلام بدوي، تطبيق معايير الحوكمة الجيدة، فلسطين، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، ٢٠٠٨م

(٦) أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مصر، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، رسالة دكتوراه، ٢٠١٤م

سادساً: مستويات الحوكمة: The Zone of governance

تحدث "بلمبتر وجرهام" عن ثلاث مناطق مكانية يمكن أن ترتبط بها الحوكمة هي:

(١) الحوكمة على المستوى العالمي: Governance in Global Space: حيث تتعامل الحوكمة في المجال العالمي مع قضايا خارج مجالات الادارة الحكومية الواحدة. وفي تعريف الحوكمة العالمية الذي تقدمه لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحوكمة العالمية ضمن تقريرها المعنون Our Global "Neighborhood" أنه الطريقة التي ندير بها الشؤون العالمية، والكيفية التي نرتبط فيها بعلاقاتنا فيما بيننا، والأسلوب الذي نَتبعه في اتخاذ قرارات تؤثر على مستقبلنا المشترك". ويشدد التقرير على أن الحوكمة العالمية لا تعني وجود حكومة عالمية، لأن ذلك لن يكون من شأنه إلا تعزيز دور الحكومات، بل إنه يعني جعل البشر محور الشؤون العالمية.

وفي إطار هذا المستوى من الحوكمة، فإن دور الدولة يتمثل في: توفير التصور الاستراتيجي اللازم للتنمية المستدامة الطويلة الأجل، وتجديد الآليات التنظيمية والمؤسسات والعمليات المطلوبة وإصلاحها واستدامتها لإيجاد شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على تحويل الموارد الاجتماعية إلى الفئات المهمشة.

(٢) الحوكمة الوطنية أو الحوكمة على مستوى الدولة: Governance in National Space، وهذا النوع من الحوكمة يوجد داخل المجتمع الواحد، وتفهم أحيانا بأنها الحق الخاص للحكومة والتي يمكن أن تحتوي على عدة مستويات: الوطني، الولاية أو المحافظة، شبه المنطقة Aboriginal، الضواحي أو المحليات (Urban or Local). ومع أن الحكومة لا تزال هي الجهة الفاعلة الرئيسية، فإنها لا تتحمل وحدها عبء الحكم. فقد تغير دورها، من دور السلطة الإدارية إلى دور قيادي في بيئة حكم متعددة المراكز. ومن أسلوب العمل البيروقراطي إلى الأسلوب التشاركي، ومن إعطاء الأوامر والإشراف إلى المحاسبة على النتائج، ومن الاعتماد على القدرات الداخلية إلى الاعتماد على القدرة التنافسية والابتكار.

(٣) الحوكمة المؤسسية: Corporate Governance: وهذا النوع من الحوكمة يوجد في المؤسسات المساهمة وغير المساهمة، والتي تكون في العادة مسؤولة أمام مجالس الإدارة. ويطلق الكثير من الأدبيات على هذا النوع من الحوكمة اسم حوكمة الشركات، وهي تعتبر أحد العناصر الأساسية في

مجال تحسين الكفاءة الاقتصادية. وحوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها وغيرهم من الأطراف المعنية وصاحبة المصلحة بصور مختلفة كما ينبغي أن يوفر أسلوب حوكمة الشركات الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتفق مع مصلحة الشركة والمساهمين. وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات على أنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، وأصحاب المصالح الأخرى. وتوفر حوكمة الشركات الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة وتحديد طرق تحديد هذه الأهداف، إضافة إلى مراقبة الأداء".

وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ لحوكمة الشركات تغطي المجالات التالية: أن يحمي إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين، والمعاملة المتكافئة للمساهمين، أغلبية وأقلية، مساهمين محليين وأجانب، وتأكيد احترام حقوق أصحاب المصلحة المختلفة المرتبطين بأعمال الشركة، وتقديم إفصاحات موثوقة وملائمة وفي توقيت مناسب لكل الأمور الهامة بشأن الشركة، وأن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجه الاستراتيجي للشركة والمتابعة والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة^(٧).

سابعا نماذج الحوكمة: Governance Models

يعرف M I I G e I I نموذج الحوكمة بأنه "مجموعة مميزة أو تجمع لهياكل إدارية، مسؤوليات وظائف وعمليات ممارسات منسجمة منطقيًا مع بعضها البعض. فالهياكل تُعبر عن المعايير التي يتم بموجبها اختيار عمليات مجالس الإدارة وتحديدها ويتم إنشاؤها وفقًا للتشريعات والأنظمة السياسية، بينما تُعبر المسؤوليات، المهام والوظائف المحددة عن ماهية الحوكمة، أما العمليات والممارسات فتعبر عن كيفية ممارسات وظائف الحوكمة. أما P I u m p t r e & G r a h a m فقد حددا ثلاثة نماذج للحوكمة يمكن وصفها بما يلي:

(أ) **النموذج العسكري:** في هذا النموذج يكون الدور الأكبر في المجتمع للقطاع العسكري الذي يُقرر

(٧) مدحت محمد محمود أبو النصر، الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٥

طبيعة الإدارة للمجتمع، كما أن الصحافة تلعب دوراً ضعيفاً وتحركها المصالح والاهتمامات الخاصة. وسيطرة السلطة العسكرية على الموارد مع وجود القليل من المساواة العامة وسيطرة العائلات القوية لا تتماشى مع فكرة الحوكمة الجيدة.

(ب) نموذج التحول الاقتصادي: في هذا النموذج يُوجد قطاع خاص يتكون من منشآت صغيرة نسبياً ومشاريع مملوكة عائلياً ومتواضعة من حيث الحجم والقوة. فإن الساحة مهيمنة عليها من قبل مشاريع كبيرة تملكها الحكومات وتتم بمراحل من التخصص.

(ج) النموذج المستقبلي: في هذا النموذج فإن دور الحكومة قد يتراجع من خلال التقليل المدروس لما يعرف "التسريب المتنامي لسلطة الدولة" انسجاماً مع ذوي الاعتقاد بأن الحكومة الأفضل هي الحكومة الأصغر فإن القطاع الخاص يلعب دوراً رئيسياً في الحوكمة يشاركه في ذلك الاهتمام قطاع إعلامي قوي^(٨).

ثامناً: علاقة الحكم الراشد بالتنمية البشرية المستدامة:

تم ربط مفهوم الحكم الراشد مع مفهوم التنمية المستدامة لأن الحكم الراشد هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، وبذلك تُركز تقارير التنمية البشرية التي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنوات على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محورية الإنسان في عملية التنمية. ولذلك درجت الأمم المتحدة على تصنيف الدول بناءً على مفهوم ومعايير التنمية البشرية المستدامة، ومن هذه المعايير (توقع الحياة عند الولادة، ومتوسط دخل الفرد الحقيقي، ومستوى الخدمات الصحية، ومستوى التحصيل العلمي، إلخ) ، وهنا تأتي أهمية التأكيد على عدة اعتبارات أساسية، وذلك على النحو التالي:

١- أن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وليس غاية في حد ذاته وأن واجب الحكم الراشد أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين وهذه المؤشرات تتعدى المؤشرات المادية التي تقيس الثروة المادية إلى الاستثمار الضروري في

(٨) اسلام بدوي، مرجع سابق رسالة ماجستير

الرأسمال البشرى. فالتعليم والصحة مثلاً يندرجا ككلفة تدفعها الدولة ولكنهما في النهاية استثمار بعيد المدى وضروري لتحسين نوعية الحياة لدى القسم الاعظم من المواطنين.

(٢) إن التنمية البشرية الانسانية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمة وتوسع خيارات المواطنين وإمكاناتهم والفرص المتاحة والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسسي.

(٣) إن مفهوم التنمية الإنسانية يعتبر أن استدامة التنمية بالمعنى الذى يضمن عدالتها بأبعادها الوطنية بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق والعالمي فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية والزمنية كبعد ثالث يخص مصالح الاجيال الحالية واللاحقة يتطلب مشاركة المواطنين الفاعلة في التنمية ولن تكون هذه المشاركة فاعلة إلا إذا استندت إلى تمكين المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم.

(٤) إن تمكين المواطنين وتوسع خياراتهم يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الاحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني.

(٥) أن هناك خمسة مؤشرات أساسية للتنمية البشرية المستدامة في ظل الحكم الرشيد، التمكين: Empowerment (أي توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم، مما يعني إمكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر بها)، والتعاون: Cooperation (وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج كمصدر أساسي للإشباع الذاتي للفرد، فالتعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري)، والعدالة في التوزيع: Equity (وتشمل العدالة في الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل)، والاستدامة: Sustainability (وتتضمن القدرة على تلبية احتياجات الجيل الحالي، دون التأثير سلباً في حياة الأجيال القادمة) والأمان الشخصي Security (ويتضمن الحق في الحياة بعيداً عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير)^(١).

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يناير ١٩٩٧، UNDP

٦) تقوم عملية التنمية الإنسانية في مفهوم الحوكمة للأمم المتحدة على محورين أساسيين، هما: بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية- اكتساب المعرفة- التمتع بالحرية لجميع البشر دون تمييز، والتوظيف الكفاء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني، وتستخدم الحوكمة الجيدة من قبل العديد من المؤسسات الدولية كوسيلة لقياس الاداء والحكم على ممارسة السلطة السياسية في إدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري تنموي.

٧) تتحقق الحوكمة الجيدة إذا أنجزت ثلاثة أهداف هي: المساواة أمام القانون والتطبيق الفعال له، وتوافر الفرص لكل فرد لتحقيق طاقاته وإمكاناته كاملة، والتأثير والإنتاجية وعدم الإهدار.

تاسعاً: متطلبات الحكم الرشيد

يمكن الإشارة على الأقل إلى ستة تحديات كبرى:

١: **الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي**: في نفس الوقت مع الاستثمار في رأس المال البشري (التربية، الصحة) وفي رأس المال المادي (الهيكل القاعدية للاتصال ودعم النشاطات الانتاجية)، لأن رأس المال الاجتماعي، المرتكز على الثقة والتضامن ما بين الفاعلين الأساسيين، والذي يتم ترقيته بواسطة استراتيجية موسعة من التكوين - الإعلام - الاتصال (دور هام لوسائل الإعلام) يعتبر عامل مهم لضمان حياة جيدة.

٢: **تحديد إطار للحكم الاقتصادي الرشيد** ومتكافئ مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد، واختيار الاستراتيجيات على المدى المتوسط والبعيد، وتحقيق أحسن تعبئة للموارد وتسيير المديونية، والقدرة على التفاوض الدولي، وأن يكون أكثر إنسانية للنمو الاقتصادي، وتخفيض الفقر الاجتماعي، وتخفيض الفوارق وحماية ضد المخاطر الاقتصادية والاجتماعية.

٣: **إعادة تحديد وتأكيد دور الدولة**: من أجل جعل تحرير الاقتصاد يتم بطريقة أكثر فعالية، وتقوية مسار بناء دولة القانون وتطوير العدالة في قطاع الخدمات العمومية، وتوجيه المبادرات العمومية في صالح التنمية البشرية الدائمة وإشباع الحقوق الأساسية للجميع.

٤: **ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي**: بما فيه تسيير دقيق للسياسة الاقتصادية والقدرة على

توفير المعلومات، التحليل، تقييم السياسات في إطار التنمية البشرية المستدامة، تسيير أحسن ومراقبة فعالة للمالية العمومية، تسيير أحسن واستغلال للموارد البشرية والمادية للقطاع العمومي، عقلنة شبكات القرار وتكاملية جيدة ما بين الفاعلين الأساسيين.

٥: **خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة:** إن للعديد من العوامل يد في الأداء الاقتصادي السلبي في العديد من المناطق، ولرداءة إدارة الحكم دور مركزي في الكثير من هذه العوامل. فإدارة الحكم تساهم في رسم السياسات وتطبيقها، وهذه السياسات تحدد بدورها مناخ أعمال سليم وجذاب للاستثمار والإنتاج من عدمه، وضمان حقوق الملكية، وحرية المقاول، والمساهمة من طرف الجميع بما فيه الفقراء والأقل دخلا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

٦: **الارتقاء بنظام الحكم وحل النزاعات:** ليس هناك نموذجاً واحداً لتحقيق عملية الارتقاء بأنظمة الحكم، كما أن الارتقاء بنظم الحكم إلى المستوى المرغوب من شأنه أن يستغرق زمناً طويلاً، لحين ترسيخ القيم والعادات الملائمة. كما أن الارتقاء بنظم الحكم يتطلب بناء واستقرار المؤسسات، بما في ذلك مؤسسات الدولة من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتي تشمل مؤسسات الإعلام الحرة كالصحافة والإذاعة والتلفزة. ومن أجل تحقيق ذلك يجب الأخذ بما يلي: إتاحة الحقوق السياسية للمواطنين وتطبيق النظم الديمقراطية، وإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم من خلال تعميق أطر اللامركزية، وبناء مقدرات الحكومة التي تساعد على تلبية احتياجات ومطالب المواطنين، وفرض احترام حكم القانون بين الحاكم والمحكوم.

٧: **دور نظام المعرفة:** تُشكل المعرفة عاملاً حاسماً في التحكم في الموارد الاقتصادية وضبط عمل المؤسسات، وقد وضعت الهيئات الأممية مثل اللجنة (اللجنة الأوربية) مؤشرات دقيقة لقياس بعض جوانب الأداء الاقتصادي على أساس المعرفة، وقد دلت الإحصائيات إلى العلاقة بين الاستثمار في المعرفة وجودة الأداء الاقتصادي، ونقصد بالاستثمار هنا: تكوين وتحديث رأس المال البشري، جودة التعليم وتوطين التقنية ودعم الخدمات المبنية على المعرفة وتلعب الاستخدامات الحديثة للتكنولوجيا دوراً مهماً في تضيق الفساد ضمن الدوائر الحكومية وقطاع الأعمال نظراً للدقة المحاسبية التي يوفرها، إلا أن تطبيقاتها في مجال الانتخابات العامة تحمل مخاطر جمة في حالة عدم



تحكم الأطراف المعنية بها^(١٠).

وبعد:

إن الحكم الرشيد الذي ننشده هو حكم يهدف إلى إقامة العدل الذي لا استثناء معه والحرية التي لا ازدواجية فيها. فهل نبدأ جميعاً كدول وحكومات ومؤسسات وهيئات وجمعيات وجماعات بتطبيق الحكم الرشيد؟^(١١).

المعهد المصري
EGYPTIAN INSTITUTE

^(١٠) رياض عشوش، مرجع سابق رسالة ماجستير

^(١١) الآراء الواردة تعبر عن كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد المصري للدراسات